

العوامل المحددة لفترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

د. محمود حسن قاقيش *

هنادي تركي البطاينة *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2004 م ، حيث فحصت العلاقة ما بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي (الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية لغاية تاريخ استلام هيئة الأوراق المالية التقارير السنوية من الشركات) و عدة متغيرات مستقلة ، هي: (1) فترة إصدار تقرير المدقق (2) حجم الشركة (3) ربحية الشركة (4) عمر الشركة (5) نسبة التمويل بالدين (6) نوع القطاع (7) ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي (8) نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي (9) الاعتماد على رأي مدقق آخر (10) نوع السوق المدرجة به الشركة .

لقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة التي اجريت على عينة مكونة من (157) شركة مدرجة في بورصة عمان أن لمتغيرات فترة إصدار تقرير المدقق و التمويل بالدين و نوع القطاع علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع فترة إصدار التقرير المالي السنوي عند مستوى دلالة أقل من (5 %) . أما بالنسبة للمتغيرات السبعة المتبقية فقد تبين انه لا توجد لها أي علاقة ذات دلالة إحصائية مع فترة إصدار التقرير المالي السنوي . كما بينت النتائج أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات الصناعية ، التي تزداد فيها نسبة التمويل بالدين ، و تستلم تقرير المدقق في وقت متأخر . واستطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (66.6 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع (فترة إصدار التقرير المالي السنوي) ، كما أظهرت الإحصاءات الوصفية أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي هو (82 يوماً) وهو اقل من الفترة المحددة بالقانون (120 يوماً) بمقدار 38 يوماً .

توصي الدراسة بإعادة النظر في تعديل التشريع بتقصير المدة القانونية لإصدار التقرير المالي السنوي وذلك لتوفير ووضع المعلومات المالية تحت تصرف المستثمرين في وقت انسب ، وإلزام مكاتب التدقيق بعدم تأخير تدقيق حسابات الشركة المساهمة من خلال تكليف جهة تنظيمية كجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تتولى مراقبة توقيت عملية التدقيق والتأكد من إصدار المدقق الخارجي لتقريره في وقت مناسب. كما توصي الدراسة بضرورة تناول متغيرات أخرى لم يتم اختبارها في هذه الدراسة على أكثر من سنة كمتغير احتمالية الإفلاس ، و متغير مدى تعقيد عمليات الشركة ، و متغير تركيز الملكية. الكلمات المفتاحية: العوامل المحددة، فترة إصدار، التقرير المالي السنوي، الشركات الأردنية المدرجة، بورصة عمان.

* استاذ مشارك، قسم المحاسبة، جامعة اليرموك

* مدرس، قسم المحاسبة، جامعة اليرموك

The Determinants of the Reporting Lag for Jordanian Companies Listed on the Amman Stock Exchange

Dr. Mahmoud Qaqish *

Hanady Bataineh *

ABSTRACT

The main objective of this study is to investigate the determinants of the Reporting Lag for Jordanian companies listed on the Amman Stock Exchange for the year 2004.

This study examined the relationship between the Reporting Lag (the length of time from a company's fiscal year-end to the date of receipt of annual reports by Jordanian Securities Commission) and Several Independent Variables: (1) Audit Report Lag, (2) Company Size, (3) Profitability of the Company, (4) Company Age, (5) Gearing, (6) Sector Type, (7) International Association of Auditor, (8) Type of Audit Opinion, (9) Reliance on Other Auditor, (10) Market Type.

The multiple regression analysis is used to test the hypotheses of the study. The results for the population of 157 listed Jordanian companies on Amman Stock Exchange show that the following variables: (1) Audit report lag, (2) Gearing, and (3) Sector Type are significantly related to the Reporting Lag. The other seven variables are not significantly associated with the Reporting Lag. The results also show that reporting lag is longer for manufacturing companies that have high gearing and have delayed audit report. The Adjusted R² of the model is 66.6%. Descriptive statistics shows that the mean reporting lag is 82 which is less than the legally stipulated time period (120 days) by (38 days).

The study recommends to modify the legally stipulated time period to enhance the timeliness of annual reports, and enforce the audit firms not to delay their reports through creating party as Association of Jordanian Public Accountants to monitor the timeliness of audited annual reports. To improve the predictive power of the reporting lag, further research may include additional variables such as probability of bankruptcy of companies, complexity of operations, and ownership concentration of companies

Keywords: The Determinants, Reporting, Lag, Jordanian Companies Listed, Amman Stock Exchange

* Associate Professor, Department of Accounting, Yarmouk University

* Lecturer, Department of Accounting, Yarmouk University

مقدمة

تشهد الأسواق المالية خلال شهري كانون الثاني وشباط من كل عام أكبر عملية إفصاح عن معلومات جوهرية لها تأثير هام على حجم الطلب ، وحجم العرض ، وحركة أسعار أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية . تتضمن المعلومات الجوهرية المفصح عنها خلال هذه الفترة قيمة الأرباح السنوية عن العام الماضي كاملاً ، وقرارات مجالس إدارات الشركات بشأن نسب الأرباح الموزعة على المساهمين ، سواء الأرباح النقدية أم الأسهم المجانية ، وغيرها من المعلومات التي قد تؤثر في قرار المستثمر لشراء الأسهم ، أو الاحتفاظ بها أو بيعها . وبسبب ازدحام الأسواق المالية بهذه المعلومات ، تنشط آفة الإشاعات التي عادة ما تسبق نشر المعلومات الجوهرية وعادة ما يكون الهدف من نشر مثل هذه الإشاعات تأجيج نار المضاربة، وتوسيع قاعدتها في الأسواق من أجل تعزيز الطلب على أسهم بعض الشركات التي تتميز باهتمام قاعدة كبيرة من المضاربين بهدف خلق سعر مصطنع يستفيد منه مروجو هذه الإشاعات لتحقيق مكاسب رأسمالية سريعة . كما يستغل بعض المطلعين من أعضاء مجالس إدارات الشركات والمديرين التنفيذيين مواقعهم للإطلاع على المعلومات الجوهرية، واتخاذ قرارات استثمارية قبل الآخرين ، وبالتالي تحقيق مكاسب ، أو تجنب خسائر على حساب باقي المستثمرين .

لذلك تتخذ الجهات الرقابية في السوق المالي ، وفي مقدمتها هيئة الأوراق المالية كل الاحتياطات والإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق كافة شراخ المستثمرين من حيث عدالة الحصول على المعلومات ، وتكافؤ الفرص في الإطلاع عليها والاستفادة منها وعدم استغلال المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب فئة أخرى . وبناء عليه فقد ألزمت هيئة الأوراق المالية في الاردن الشركات المدرجة بتزويدها بنتائج أعمالها الأولية خلال فترة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً، وبتقريرها السنوي خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من انتهاء سنتها المالية ، وهذا ما أوصى به قانون الشركات الأردني الشركة المساهمة العامة بان تُعد تقريرها المالي السنوي المُدقق خلال ثلاثة أشهر بعد انتهاء سنتها المالية ، وقد أعطاهَا مدة شهر إضافي لمناقشة هذا التقرير والمصادقة عليه في اجتماع الهيئة العامة السنوي. وتقوم دائرة الإصدار والإفصاح في هيئة الأوراق المالية بمتابعة هذا الإلزام للتحقق من امتثال الشركات المصدرة بالمواعيد المحددة بالقانون . كما تعمل الدائرة على متابعة مدى تقيد الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأية أحداث مهمة تهم المستثمرين ، وتؤثر على أسعار أوراقها المالية ، وقد اتبعت هيئة الأوراق المالية أسلوب عقاب يتمثل في مخالفة الشركات التي لم تقم بتزويدها بالبيانات الدورية ضمن المواعيد المحددة لها ، وفرض غرامات مالية عليها (هيئة الأوراق المالية ، 2004).

إن الإسراع في عملية نشر المعلومات الجوهرية، والبيانات الأولية، والإسراع في إصدار التقرير المالي السنوي يؤدي إلى القضاء على آفة الإشاعات، وسوء استغلال المعلومات الداخلية ويزيد من كفاءة السوق المالي. وقد اعتبر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (Accounting Principles Board (APB: 1970) أن توقيت إصدار التقارير المالية السنوية هو أحد الخصائص النوعية للمحاسبة، كما أعلنت جمعية المحاسبين الأمريكيين (American Accounting Association (AAA، 1957) أن توقيت إصدار التقارير المالية هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب. وفي الأردن ألزم قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته الشركات المساهمة العامة بضرورة إعداد، وإصدار قوائمها المالية المدققة خلال فترة معينة من تاريخ انتهاء السنة المالية؛ حيث نصت المادة (140) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 م وتعديلاته على ما يأتي:

”1 - يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يُعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:

- أ - الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مُصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.
- ب - التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

2 - يزود مجلس الإدارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لا تقل عن واحد وعشرون يوماً“.

وبناء على ما تقدم فقد حدد المشرع الأردني في قانون الشركات فترة إعداد التقرير المالي السنوي المُدق بثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية التي يعد عنها، وقد أعطى الشركة المساهمة العامة مدة شهر إضافي لمناقشة هذا التقرير، والمصادقة عليه في اجتماع الهيئة العامة السنوي، وبذلك يكون الحد الأقصى للمدة التي سمح بها المشرع الأردني لإعداد، وإصدار التقرير المالي للشركة المساهمة العامة أربعة أشهر، تصبح بعدها معلوماته عامة.

كما نصت المادة (15) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة 2004 على ما يأتي:

”أ - تلتزم الشركة المدرجة في البورصة بتزويد البورصة بالتقارير والبيانات والمعلومات المشار إليها أدناه:

1. التقرير السنوي للشركة والذي يتضمن تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للشركة وتقرير مدققي حساباتها وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية.“

أما بالنسبة لتعليمات إفصاح الشركات المصدرة، و المعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق فقد اشارت المادة (4) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002م إلى ما يأتي :

”على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية“ .

أهمية الدراسة

على الرغم من الأهمية البالغة لتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات إلا أن هذا الموضوع لم يلقَ الاهتمام الكافي من البحث والدراسة. فعلى الصعيد المحلي ، وبحسب علم الباحثة لا توجد سوى دراسات معدودة تعرضت لهذا الموضوع ، ولسد تلك الفجوة جاءت فكرة هذه الدراسة. وتتبع أهميتها من كونها تسعى إلى دراسة محددات فترة إصدار التقارير المالية السنوية للتعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة ؛ في محاولة للتوصل إلى بعض التوصيات التي قد تساعد في تنظيم عملية اصدار التقارير المالية. هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لفترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام 2004 م ، وذلك بفحص العلاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وعدة متغيرات مستقلة للتعرف على المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؛ لتستفيد منها الجهات المنظمة لأعمال الشركات ، كوزارة الصناعة والتجارة والسوق المالي .

وتتمثل المتغيرات المستقلة بما يلي :

1. فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) .
2. حجم الشركة (Company Size) .
3. ربحية الشركة (Profitability of the Company) .
4. عمر الشركة (Company Age) .
5. نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي (Type of Audit Opinion) .
6. التمويل بالدين (Gearing) .
7. ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي (International Association of Auditor) .
8. نوع القطاع (Sector Type) .
9. الاعتماد على رأي مدقق آخر (Reliance on Other Auditor Opinion) .
10. نوع السوق (Market type) .

الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية توقيت إصدار التقارير المالية ، إلا أن الدراسات التي تناولت توقيت إصدار التقارير المالية بشكل مباشر لا تزال قليلة .

فقد قام Dyer & McHugh (1975) بدراسة توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وتعتبر دراستهما الأولى التي تناولت توقيت إصدار التقارير المالية ، وحدد الباحثان أهم العوامل التي تؤدي إلى تأخير إصدار التقرير المالي السنوي لعينة مكونة من (120) شركة صناعية وتجارية مدرجة في سوق سيدني المالي خلال الفترة 1965 م - 1971م وذلك من خلال دراسة ثلاث فترات : الفترة الأولى ، متمثلة بالفترة المبدئية (Preliminary Lag) ، والفترة الثانية متمثلة بفترة التدقيق (Auditor's Signature Lag) ، والفترة الثالثة متمثلة بالفترة الكلية (Total lag) . وقد استعان الباحثان باختبار كلموجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirniov) واختبار مربع كاي (Chi-Square) : لاختبار فرضيات دراستهما . وقد اعتمد الباحثان في دراستهما على ثلاثة عوامل مستقلة ، هي : (1) حجم الشركة (2) ربحية الشركة (3) الشهر الذي تنتهي فيه السنة المالية . لقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ثبات لكل من الفترتين الأولى والثانية على مدار فترة الدراسة ما عدا الفترة الكلية ، حيث سجلت ازدياداً من 102 يوماً إلى 116 يوماً على مدار فترة الدراسة وقد بينت الدراسة وجود علاقة سلبية بين توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وبين حجم الشركة ، ولم يجد الباحثان أي تأثير لربحية الشركة على التأخير في إصدار التقرير .

كما أجرى الباحث (Whittred 1980) دراسة تبحث في تأثير تقرير المدقق المتحفظ على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية الاسترالية خلال الفترة 1965 م -1974 م . ولقد استعان الباحث

باختبار (Mann-Whitney) ، واختبار (Kruskal-Wallis) : لاختبار العلاقة بين العامل المستقل (درجة التحفظ) ، وبين العامل التابع المتمثل بثلاث فترات ، هي : (1) الفترة المبدئية التي عرفها الباحث بأنها الفترة الممتدة من نهاية السنة المالية حتى تاريخ استلام سوق سيدني المالي للنتائج الأولية لأعمال الشركة (2) فترة إصدار تقرير المدقق التي عرفها الباحث بأنها الفترة الممتدة من نهاية السنة المالية حتى التاريخ الذي يثبته المدقق على تقريره (3) الفترة الكلية وهي الفترة الممتدة من نهاية السنة المالية حتى تاريخ إصدار ونشر التقرير السنوي في سوق سيدني المالي . أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما زادت درجة التحفظ ، زادت فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، وهذا يعود إلى أسباب عدة ، أهمها : (1) كلما زادت درجة التحفظ ، زاد الوقت الذي يستغرقه المدقق ليتوسّع في اختباره وإجراءاته وليتجنب إصدار هذا النوع من التقرير . (2) بما أن التقرير المتحفظ يظهر كأنه أنباء سيئة للشركة فإن هناك العديد من المفاوضات والنزاعات التي تنشأ بين الشركة وبين المدقق نتيجة لإصداره هذا النوع من التقرير الذي بدوره يزيد من

فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

كما أجرى الباحثان (1980) Davies & Whittred دراسة على عينة مكونة من (100) شركة أسترالية خلال الفترة 1972 م -1977م ، وقد جاءت دراستهما لتطوير لدراسة Dyer & McHugh (1975) ، بإضافة عوامل جديدة إلى العوامل السابقة الموجودة في تلك الدراسة ، هي : (1) حجم مكتب التدقيق (2) تغيير مدقق الحسابات (3) وجود البنود غير العادية في القوائم المالية . وقد استخدم الباحثان معامل رتب سبيرمان، واختبار (Mann-Whitney) : لاختبار فرضيات دراستهما . أظهرت نتائج الدراسة تشابهاً للنتائج التي توصل لها الباحثان Dyer & McHugh من حيث حجم الشركة ، وربحيتها ، وأثر ذلك على فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركة ، فقد وجد الباحثان أن هناك علاقة عكسية بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وحجم الشركة، ولم تجد الدراسة أية علاقة إحصائية بين ربحية الشركة وبين فترة إصدار التقرير المالي السنوي . وعلى عكس ما توصلت إليه دراسة Dyer & McHugh ، فقد توصل الباحثان إلى ضعف تأثير تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة على سرعة إصدار التقرير . كما وجد الباحثان علاقة قوية بين الفترة التي تستغرقها عملية إصدار التقرير وبين وجود البنود غير العادية في القوائم المالية ، في حين لم تجد الدراسة علاقة بين فترة إصدار التقرير وبين كل من حجم مكتب التدقيق، وتغيير مدقق الحسابات .

وفي عام 1982 م أجرى الباحثان Givoly & Palmon دراسة على عينة مكونة من (210) شركة أمريكية خلال الفترة من 1960 م ولغاية 1974 م، وذلك لدراسة توقيت إصدار التقارير المالية السنوية لتلك الشركات وكذلك لفحص العلاقة بين توقيت ومضمون التقارير المالية السنوية. وقد استعان الباحثان بتحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات دراستهما . وقد كشفت الدراسة عن وجود انخفاض مستمر وملحوظ في فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأمريكية ، كما بينت أن التقرير الذي يتضمن أخباراً سيئة يصدر في وقت متأخر ، وأن التقرير الذي يتضمن أخباراً جيدة يصدر في وقت مبكر . وعند فحص العلاقة بين التوقيت وبين مضمون التقارير المالية السنوية، والمقاسة بردة فعل أسعار أسهم الشركات في السوق المالي ، تبين أن ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية في وقت مبكر تكون عالية ، وموجبة مقارنة مع ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية في وقت متأخر ، حيث وجد أن لها ردة فعل أسعار سالبة ، مما يدل على وجود انخفاض في مضمون التقارير المالية السنوية ، كلما زادت فترة إصدارها .

كما أجريت دراسة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984 م من قبل الباحثين Chambers & Penman لفحص العلاقة بين توقيت إصدار التقارير المالية النصف سنوية والسنوية للشركات الأمريكية وسلوك أسعار أسهم تلك الشركات . ولقد تكونت عينة الدراسة من (100) شركة أمريكية خلال الفترة

الممتدة من 1970 م وحتى 1976م. وقد استعان الباحثان بالأساليب الإحصائية الوصفية لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وبين توقيت إصدار تقريرها المالي . كما كشفت الدراسة عن وجود ارتباط بين توقيت إصدار التقارير المالية النصف سنوية للشركات الصغيرة وبين أسعار أسهمها ؛ حيث أظهرت الدراسة ردة فعل أسعار موجبة للشركات الصغيرة التي تتضمن تقاريرها أخباراً جيدة ، ولم تكتشف مثل تلك العلاقة في الشركات الكبيرة . كما بينت الدراسة أن التقارير المالية ، إذا أصدرت قبل التاريخ المتوقع لإصدارها فإنه عادة ما يرافق ذلك الإصدار ردة فعل أسعار أسهم عالية مقارنة مع ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها بعد التاريخ المتوقع لإصدارها ، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الأخبار غير المتوقعة وبين ردة فعل أسعار أسهم الشركات ، حيث وجد ردة فعل أسعار أسهم عالية، وموجبة (Positive Price Reaction) للتقارير المالية التي تتضمن أخباراً جيدة غير متوقعة ؛ بنفس الوقت ، وجد ردة فعل أسعار سالبة (Negative Price Reaction) للتقارير المالية التي تتضمن أخباراً سيئة غير متوقعة .

وفي عام 1988 م تناول الباحثان غرايبة والأزهري توقيت إصدار التقرير المالي السنوي لعينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة من عام 1981 م لغاية عام 1985م ، وذلك من خلال دراسة فترتين : الفترة الأولى ، متمثلة بفترة التدقيق ، والفترة الثانية، متمثلة بالفترة الكلية . استخدم الباحثان اختبار كلموجروف- سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لاختبار فرضيات الدراسة . وقد بينت نتائج تلك الدراسة وجود تحسن في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال فترة الدراسة ، كما كشفت الدراسة وجود علاقة عكسية بين توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وبين نتائج أعمال الشركة مقاسة بالعائد على السهم من الربح ، حيث تبين أن التقارير التي تتضمن أنباء سيئة تصدر متأخرة ، ولم تكشف الدراسة وجود علاقة هامة إحصائياً بين توقيت إصدار التقارير السنوية وبين حجم الشركة مقاساً بمجموع أصولها وحجم مبيعاتها . لقد بينت دراسة غرايبة والأزهري (1988م) أن عملية تدقيق حسابات الشركة تحتاج في المتوسط إلى (55) يوماً ، وتستغرق فترة إصدار التقرير المالي بين (111) و (102) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية ، وأن غالبية الشركات تصدر تقاريرها المالية ضمن المدة المحددة بالقانون وهي أربعة أشهر .

أما دراسة أبو نصار ولطفي (1998) فقد استهدفت التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ، وقد تكونت عينة الدراسة من (97) شركة مدرجة . اشتملت الدراسة على أربع مجموعات من العوامل التي يمكن أن تسهم في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات، وهذه المجموعات، هي : (1) خصائص الشركة المدقق عليها (2) العلاقة بين المدقق وإدارة الشركة (3) السياسات وإجراءات العمل (4) العوامل المتعلقة بإجراءات

التدقيق . جمعت بيانات الدراسة بواسطة استبانة تم توجيهها إلى مدققي حسابات الشركة المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، وحلت بيانات الدراسة باستخدام الأسلوب الوصفي، والاختبار ذي الحدين (Binomial). وأظهرت نتائج الدراسة أن للعوامل الآتية تأثير هام في تأخير إصدار التقرير المالي السنوي للشركة : 1- حجم الشركة موضع التدقيق -2 نوع التقرير الصادر من المدقق -3 نظام الرقابة الداخلي -4 إجراءات التدقيق .

وفي عام 2000م أجريت دراسة من قبل الجهماني لفحص توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، وقياس مدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين في عام 1989 م على فترة توقيع المدقق، وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ، كما هدف الباحث إلى دراسة العلاقة بين كل من حجم الشركة، وربحيتها، وبين كل من فترة توقيع المدقق ، وفترة إصدار التقرير المالي ، وذلك من خلال استخدام أساليب الإحصاء الوصفية المتمثلة بالوسط الحسابي، والتوزيع الشهري والربعي لتكرار توقيع المدقق وتكرار إصدار التقرير المالي، واستخدام نموذج الانحدار المتعدد حيث تكون فيه فترة توقيع المدقق حيناً ، وفترة إصدار التقرير المالي حيناً آخر كعامل تابع ، وعدة عوامل تمثل حجم الشركة، وربحيتها كموامل مستقلة . وقد طبّق البحث على (43) شركة مساهمة عامة مدرجة في السوق المالي خلال الفترة الممتدة من عام 1990 م لغاية عام 1993 م. أظهرت نتائج الدراسة وجود تناقص مستمر في متوسط فترة تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة 1990 م - 1993 م ، ووجود تأثير واضح لتبني معايير المحاسبة الدولية على فترة تدقيق الحسابات، وعلى فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، كما كشفت الدراسة عن وجود تناقص مستمر في متوسط فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من عام 1990 ولغاية عام 1993 ، حيث كان متوسط فترة الإصدار في عام 1990 (137) يوم وفي عام 1991 بلغ المتوسط (134) يوم وفي عام 1992 تناقص المتوسط ليصبح (124) يوم أما في عام 1993 فقد كان متوسط فترة الإصدار (123) يوم . كما توصلت الدراسة الى عدم وجود ارتباط هام إحصائياً بين فترة تدقيق الحسابات وفترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وكل من إجمالي أصول الشركة ، وصافي الأرباح والخسائر.

كما تناولت دراسة (Owusu-Ansah 2000) توقيت إصدار التقرير المالي السنوي لعينة مكونة من 47 شركة غير مالية مدرجة في سوق زمبابوي المالي . وقد بين الباحث في دراسته العوامل التي تؤثر على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي لهذه الشركات، وقد استخدم الأساليب الإحصائية الوصفية

، وطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two-Stage least Squares- Regression) ؛ لاختبار فرضيات دراسته . وقد اعتمد الباحث في دراسته على عدة عوامل مستقلة ، هي : (1) وجود عناصر استثنائية (2) وجود عناصر محتملة (3) الشهر الذي تنتهي فيه السنة (4) درجة تعقيد عمليات الشركة (5) حجم الشركة (6) ربحية الشركة (7) نسبة المديونية (8) عمر الشركة . أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الشركة ، وربحيتها ، وعمرها فقط من بين العوامل المستقلة التي لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع توقيت إصدار التقرير المالي السنوي .

كما أجرى مسعود (2005) دراسة لفحص أثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم، وحجم التداول للشركات الأردنية المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان خلال الفترة 2000م-2002م . وقد تكونت عينة الدراسة من (104) شركة أردنية مدرجة . استعان الباحث بالأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (T) لاختبار فرضيات الدراسة . أظهرت نتائج الدراسة أن سوق بورصة عمان يتأثر بنشر التقارير المالية السنوية وينعكس هذا الأثر على حجم التداول ، بمعنى : أن حجم التداول يزيد كلما أفصحت الشركات عن تقاريرها مبكراً ، بينما لم يجد الباحث أي اثر ذي دلالة إحصائية على عوائد الأسهم عند الإعلان عن التقارير المالية السنوية .

فرضيات الدراسة

- لتحقيق هدف الدراسة ، وبالاستناد إلى نتائج الدراسات السابقة فقد تم اختبار الفرضيات التالية :
- H_{01} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة إصدار تقرير المدقق على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .
 - H_{02} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين حجم الشركة على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .
 - H_{03} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين ربحية الشركة على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .
 - H_{04} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين عمر الشركة على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .
 - H_{05} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع تقرير المدقق الخارجي على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .
 - H_{06} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .

- H_{07} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$).
- H_{08} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$).
- H_{09} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين الاعتماد على رأي مدقق آخر على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$).
- H_{010} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع السوق الذي تدرج فيه الشركة على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$).

توقيت إصدار التقارير المالية - اطار نظري

تمثل المعلومات المحاسبية الأداة التي ترفع من كفاءة المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم ، وذلك من خلال المحتوى الإعلامي لهذه المعلومات ، إذ تعمل المعلومات المحاسبية على تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر حيال تردده في اتخاذ القرارات. ويتم توفير تفاصيل المعلومات المحاسبية لأصحاب القرارات من خلال الإفصاح الكافي وهو نشر كافة البيانات الضرورية سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على البيانات التي يحتاجونها ، إذ إن التقارير المالية تمثل رسالة إعلامية تركز على الإفصاح والاتصال من خلال ما تحويه من معلومات ذات شفافية تلعب دوراً هاماً في ترسيخ دعائم الاستثمار (المهندي، 2004). لقد أوضح دهمش (1995) أن التوقيت المناسب لعملية إصدار تلك التقارير بعد انتهاء السنة المالية للشركة يعدّ من الأمور الهامة والضرورية ؛ لأن التأخير في عملية الإصدار يقلل من أهمية ، وفاعلية المعلومات التي تحتويها التقارير، ويقلل من صلتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات .

تعريف توقيت إصدار التقرير المالي السنوي (Timeliness of Annual Report) :

عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB ، Financial Accounting Standard Board) توقيت إصدار التقرير المالي السنوي : بأنه مدى توفر المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب ؛ أي قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم . كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن الملاءمة والموثوقية (Relevance & Reliability) هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات ، ويقصد بالملاءمة

مة: أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرار المتخذ . بينما يقصد بالموثوقية: تلك الخاصية التي تعطي الثقة بأن المعلومة خالية من التحيز والخطأ ، لدرجة معقولة . وقد قسم (FASB) الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ القرار على النحو الآتي : (Kieso et al . 2005 . p 31- p34)

1. الملاءمة (Relevance)

ولكي تتصف المعلومة بالملاءمة يجب أن تتضمن العناصر الآتية :

1. أن يكون لها القدرة على التنبؤ (القيمة التنبؤية) . (Predictive Value)
2. أن تتميز بإمكانية التحقق من التوقعات (قيمة التغذية العكسية) . (Feedback Value)
3. أن يحصل عليها متخذ القرار في الوقت المناسب (الوقتية) . (Timeliness)

2. الموثوقية (Reliability)

تشمل الموثوقية العناصر الآتية :

- 1 - القابلية للإثبات . (Verifiability)
- 2 - الحياد . (Neutrality)
- 3 - الأمانة . (Representational Faithfulness)

يبرز هنا دور الوقتية كأحد العناصر الأساسية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية: كي تتصف بالملاءمة ، فكما نلاحظ أن تأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها. وفي حالة عدم توفر المعلومات عند الحاجة إليها أو عندما تتوفر لفترة طويلة ولا تكون هناك حاجة إلى استخدامها ، فإنها حينئذ تفقد صفة الملاءمة (حماد ، 2002) .

لقد أشارت بعض الدراسات السابقة- مثل دراسة (Dyer & McHugh، 1975) ، دراسة (Owusu- 2000) - إلى أنه يمكن تقسيم فترة إصدار التقرير المالي السنوي إلى ثلاث فترات هي:

1. الفترة الأولية (Preliminary Lag) : هي الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ استلام هيئة الأوراق المالية للنتائج الأولية لأعمال الشركة .
2. فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) : هي الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى التاريخ الذي يثبتته المدقق في تقريره .
3. فترة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag) : هي الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية لغاية تاريخ انعقاد الهيئة العامة العادية السنوي لمناقشة تقرير مجلس الإدارة (أي لغاية تاريخ الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية للجمهور) .

في هذه الدراسة سيتم قياس فترة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag) من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية للجمهور، وقد تم اعتماد تاريخ تسليم التقارير المالية السنوية لهيئة الأوراق المالية من قبل الشركات الأردنية المدرجة هو تاريخ الإعلان لأول مرة، كبديل عن تاريخ انعقاد الهيئة العامة العادية السنوي لمناقشة تقرير مجلس الإدارة؛ لأن تاريخ تسليم التقارير المالية تتضمنه الخصائص الآتية :

1. إمكانية وصول المعلومات في هذا التاريخ إلى عدد كبير من الجمهور .
 2. عدم وجود تاريخ سابق من خلاله يتم إيصال المعلومات المالية الى عدد كبير من الجمهور .
- تم الاستفسار عن كيفية استلام وتوزيع التقارير المالية السنوية من قبل دائرة الإفصاح والإدراج في هيئة الأوراق المالية وأفاد الموظفون بالدائرة بأنه يتم تحويل التقارير المالية وتعميمها على شركات الوساطة المالية في نفس يوم استلامها ؛ أو اليوم الذي يليه، أما تاريخ انعقاد الهيئة العامة العادية السنوي لمناقشة تقرير مجلس الإدارة، فلا تتوفر فيه الخصائص السابقة؛ لأن أغلب الشركات تقوم بتسليم تقاريرها المالية إلى دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية قبل اجتماع هيئتها العامة بفترة تقارب الشهر.

تعريف التقرير المالي السنوي (Annual Report)

هو أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات، والمعنية بأعمال الشركة ونشاطها؛ لذلك تقسم التقارير إلى نوعين رئيسيين هما :

1. التقارير الداخلية: تتمثل في التقارير التي تقدم إلى مختلف المستويات الإدارية من الشركة سواء كانت تتعلق بالنشاط العادي للشركة، أم بالمشكلات التي تواجهها إدارة هذه الشركة.
2. التقارير الخارجية : تستخدم هذه التقارير كوسيلة اتصال بين الشركة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات، مثل : المستثمرين الحاليين والمرقبين ، الدائنين، العملاء ، نقابات العمال والأجهزة الحكومية المختلفة . (كحالة وآخرون ، 1997)

أهمية التقارير المالية :

لقد أوضح المهندي (2004) أن أهمية التقارير المالية تتبع من أهمية المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في صلبها التي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدمين الخارجيين ، ويمكن إظهار أهمية التقارير المالية من خلال تحقيقها للأهمور الآتية :-

1. تعدّ من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة ، وكلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر

1. من المعلومات المحاسبية ، قلت الإشاعات والمعلومات الخاطئة التي يتم تداولها في السوق المالي.
2. تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة ؛ لأنها توفر فرصاً متكافئة في الحصول على المعلومات ، وكذلك تخضع للفحص من قبل مدقق الحسابات مما يزيد من درجة عدالتها ومصداقيتها .
3. تتصف بتنوع المعلومات التي توضح أنشطة الشركة المتنوعة .
4. تعدّ من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه الأسهم في السوق المالي .
5. توفر مناخاً استثمارياً ملائماً ، وتزيد من فرصة نمو السوق المالي ، وازدهاره، واستمراريته الذي بدوره يؤثر على ازدهار الاقتصاد وانتعاشه .

أهداف التقارير المالية :

إن الهدف الأساس للتقارير المالية هو توصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاجها المستخدمون الخارجيون لأغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، وقد أشار (Kieso et al, 2005 . p 30) إلى أن أهم أهداف التقارير المالية تتمثل بما يأتي :-

1. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين ، والدائنين الحاليين ، والمحتملين، والمستخدمين الآخرين ؛ من أجل اتخاذ قرارات رشيدة بالنسبة للاستثمار والإقراض وغيرها .
2. مساعدة المستثمرين الحاليين ، والمرقبين، وكذلك الدائنين في تقييم المبالغ، والتوقيت ، وعدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقعة.
3. توفير معلومات مفيدة عن أصول الشركة ، والالتزامات المقابلة لها، وحقوق الملكية .

أهمية توقيت إصدار التقرير المالي السنوي :

تعدّ التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة احد أهم مصادر المعلومات المتكاملة التي تزود الفئات المهتمة بأمر الشركة بالمعلومات المالية التي تحتاجها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛ نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها ، وما توفره من إفصاح عادل للمعلومات، من حيث توفير الفرصة المتكافئة للفئات المعنية بهذه التقارير، بالنسبة للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية، والاستثمارية. لذا فقد اهتم المحاسبون والمديرون الماليون بضرورة عرض المعلومات المالية بصورة واضحة، وملائمة والإفصاح عن جميع البيانات المالية من خلال القوائم المالية المنشورة في الوقت المناسب . وعليه فان إصدار التقرير المالي السنوي في الوقت المناسب، ضرورة تؤكد عليها مهنة المحاسبة ، حيث انه كلما طالت فترة إعداد وإصدار التقرير المالي، أصبحت معلوماته أقل

فائدة لاستعمالها من قبل المستثمرين وبالتالي قد يلجأ المستثمر إلى محاولة البحث عن مصدر بديل، أو قد يشجع تأخر إصدار التقرير المالي تسريب المعلومات الداخلية بما يخالف القانون، وكذلك إطلاق الإشاعات وتزايد الشكوك حول سلامة وضع الشركة (غرايبة والأزهري، 1988).

ولقد أشارت دراسة الجهماني (2000) إلى أن توقيت إصدار التقرير المالي السنوي يعد من أهم المقاييس المستخدمة لقياس فائدة (Usefulness) القوائم المالية، حيث تقاس فائدة تلك القوائم بمدى سرعة إصدارها؛ لتصبح متاحة في الوقت المناسب بين يدي مستخدميها لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

العوامل المحددة لفترة إصدار التقرير المالي السنوي:

1. فترة إصدار تقرير المدقق :-

ألزمت هيئة الأوراق المالية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بضرورة تدقيق معلوماتها وتقاريرها المالية قبل إصدارها من قبل مدقق حسابات قانوني مستقل؛ حتى تكتسب تلك التقارير ثقة المستخدمين الخارجيين لها، وتقاس فترة إصدار تقرير المدقق بعدد الأيام التي تبدأ من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع المدقق على الرأي المرفق بتقريره (غرايبة والأزهري، 1988). ويشير توقيع المدقق إلى انتهاء جميع عمليات وإجراءات التدقيق في الشركة وان المعلومات المحاسبية أصبحت جاهزة لتضمينها في تقرير مجلس الإدارة، ففترة إصدار تقرير المدقق تعتبر من أهم محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي، فأى تأخير في عملية إتمام التدقيق سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في إصدار التقرير المالي السنوي .

٢. حجم الشركة :-

يتضح من الدراسات السابقة التي أجريت في العديد من بلدان العالم المشار إليها سابقاً في فقرة الدراسات السابقة إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة وبين فترة إصدار التقرير المالي السنوي؛ أي أن الشركات الكبيرة تميل إلى إصدار تقاريرها خلال فترة أقصر من فترة إصدار تقارير الشركات الصغيرة (Givoly and Palmon ، 1982). وهناك العديد من التفسيرات لهذه العلاقة وردت في الدراسة السابقة، منها :

1 - إن الشركات الكبيرة لديها نظام رقابة قوي، وفعال مما يقلل من عدد الاختبارات التي يقوم بها المدقق وبالتالي إنجاز مهام التدقيق بوقت قصير.

- 2 - إن الشركات الكبيرة لديها موارد ضخمة ، وطاقم محاسبي ضخم ، ونظام محاسبي حديث، يمكنها من إنجاز مهامها بسرعة ، بالإضافة إلى قدرة الشركات الكبيرة على دفع أجور عالية للمدققين حتى ينجزوا مهام التدقيق بسرعة أكبر من الشركات الصغيرة بعد انتهاء السنة المالية.
- 3 - قد يكون لدى الشركات الكبيرة عددٌ كبيرٌ من المساهمين تخضع لضغوطهم؛ لإصدار التقارير المالية بأسرع وقت ممكن ؛ لتتيح للمهتمين الإطلاع على نتائج أعمالها في الوقت المناسب .

كما أشارت بعض الدراسات كدراسة (أبونصار ولطفي ، 1988م) إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين حجم الشركة وبين فترة إصدار التقرير المالي السنوي، وقد فسرت هذه العلاقة الايجابية بأن هناك تأخيراً في عمل أقسام المحاسبة في الشركات المساهمة المدقق عليها، بالإضافة إلى تأخير عمل مدققي الحسابات إذ إن الجانبين لا يراعيان حجم العمليات الكبير ، ولا يخصصان له الجهد، والامكانات اللازمة لإنجاز الأعمال في الموعد المناسب .

3. ربحية الشركة :-

يسود الاعتقاد بين عدد من الباحثين، أن التقارير المالية التي تتضمن أخباراً جيدة تصدر في فترة أقصر من تلك التي تتضمن نتائج سيئة ، وقد برر الباحثون هذا الاعتقاد، بأن الشركات التي تحقق أرباحاً عالية، تميل إلى إعلان نتائج أعمالها في أسرع وقت؛ لأن ذلك ينعكس ايجابيا على أسعار أسهمها، والعكس سيحدث في حالة وقوع خسائر لديها . لقد بينت نتائج بعض الدراسات السابقة التي أجريت في أستراليا ونيوزلندا وغيرهما أنه لا يوجد علاقة بين ربحية الشركة وفترة إصدار تقريرها المالي السنوي ، بينما أظهرت نتائج دراسات أخرى أن بعض الشركات التي تتضمن تقاريرها أخبار سيئة تميل إلى تأخير إصدار تقاريرها المالية .

4. عمر الشركة :-

أشارت الدراسات السابقة إلى وجود علاقة بين عمر الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي ، وفسرت هذه العلاقة بالاعتماد على نظرية منحنى التعلم (learning curve theory) ، حيث أشارت هذه النظرية ، إلى أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي تتناقص مع زيادة الخبرة والتعلم ، فكلما زاد عمر الشركة، زادت عدد التقارير المالية المنشورة. وباستمرار عمل الشركة تزداد قدرة وخبرة محاسبيها ، بالتالي تصبح الشركة أكثر احترافا في جمع ، وتحليل ، وإصدار المعلومات نتيجة لخبرتهم ، وهذا يزيد من سرعة إصدارهم التقارير المالية السنوية.

5. نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي :-

لقد نصت المادة (5) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002م على ما يأتي :

” على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدققي الحسابات عليها وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضا خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي حسابات الشركة ، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية ”.

ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ، أظهرت دراسة (Whittred، 1980) أن فترة إصدار تقرير المدقق تكون أطول كلما أصدر المدقق تقريراً متحفظاً ، بالتالي تزيد فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، حيث يظهر التقرير المتحفظ كأنه أبناء سيئة للشركة وللمستثمرين ، لذلك يبذل المدقق الجهد والوقت الكبير والعديد من الاختبارات ؛ ليتجنب إصدار هذا النوع من التقارير. كما ذكرت بعض الدراسات السابقة ان هناك احتمالية لوقوع خلاف بين المدقق وبين الإدارة نتيجة لإصداره التقرير المتحفظ ، حيث يتطلب هذا الخلاف المزيد من النقاش والمفاوضات مما يساهم ذلك في عملية تأخير إصدار التقرير المالي السنوي .

6. التمويل بالدين :-

لقد أشارت الدراسات السابقة إلى اتجاهين مختلفين حول طبيعة العلاقة بين نسبة التمويل بالدين (Gearing) ، وتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية : فالأول، يركز على أن الشركات التي لديها نسبة دين عالية مقارنة بحقوق الملكية في هيكل رأس مالها (High Geared -Companies) ، تميل إلى إصدار تقاريرها السنوية في وقت أطول من الشركات التي لديها نسبة دين قليلة، ان نسبة الدين في هيكل رأس مال الشركة تعد مؤشراً لقياس صحة وسلامة وضع الشركة ، بالتالي كلما ازدادت نسبة الدين ازدادت احتمالية فشل الشركة؛ وذلك بسبب زيادة مخاطر عدم القدرة على سداد الدين وفوائده (Financial Distress) ؛ مما يستدعي المدقق إلى أن يوسع اختباره وجهوده في عملية التدقيق بالتالي فان عملية تدقيق الدين تستغرق فترة أكبر من عملية تدقيق حقوق الملكية ؛ مما يزيد من فترة إصدار تقرير المدقق ، بالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

أما الاتجاه الثاني فيركز على أنه كلما ازدادت نسبة الدين في هيكل رأس مال الشركة، تعرضت الشركة لضغوطات أكبر من دائئها لإصدار تقاريرها المالية المدققة في أقصر وقت ممكن ، وذلك لتقييم مخاطر منح الائتمان ومقدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها .

7. ارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب التدقيق العالمية :-

لقد أوضحت الدراسات السابقة أن مكاتب التدقيق العالمية تمتاز بكفاءة الأداء وبتقديمها خدمات متميزة ، وعالية الجودة مقارنة مع المكاتب المحلية ، ويمرونتها في إدارة وجدولة وقتها بحيث تنهي أعمال التدقيق في الوقت المناسب ، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها :

- 1 - امتلاك مكاتب التدقيق العالمية موارد، و امكانات ضخمة ، ولديها كوادر مؤهلة مهنياً وعلمياً، وذات خبرة في عملية التدقيق؛ مما يمكنها من إنجاز مهامها بسرعة.
- 2 - لدى مكاتب التدقيق العالمية دافع وحافز قوي لتقديم خدماتها بأسرع وقت ؛ للحفاظ على سمعتها واسمها التجاري ، ولزيادة حصتها السوقية .

بالتالي إذا ارتبط مكتب التدقيق الذي يقوم بتدقيق حسابات وتقارير الشركات المدرجة في بورصة عمان بواحد من مكاتب التدقيق العالمية ، دل ذلك على جودة التدقيق ؛ لأن هذه المكاتب تستخدم أحدث التقنيات من حيث الأجهزة والبرامج في خطط وأعمال التدقيق، وكذلك مرونتها في جدولة وقتها بحيث تنهي أعمال التدقيق في الوقت المناسب ، وهذا بدوره يقلل من فترة إصدار تقرير المدقق ، بالتالي يقلل من فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

8. نوع القطاع :-

قامت بورصة عمان بتصنيف الشركات المدرجة في البورصة إلى أربعة قطاعات :

- 1) قطاع البنوك .
- 2) قطاع التأمين .
- 3) قطاع الخدمات .
- 4) قطاع الصناعة .

ولقد أشارت دراسات عدة سابقة إلى وجود تأثير لنوع القطاع على فترة إصدار التقرير المالي السنوي ؛ لذلك قسّمت الباحثة الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إلى نوعين من الشركات :
1) شركات صناعية (2) شركات غير صناعية .

لقد أوضحت الدراسات السابقة أن فترة إصدار تقرير المدقق بالنسبة للشركات الصناعية أطول منها للشركات غير الصناعية ؛ وسبب ذلك أن الشركات الصناعية تتضمن البضاعة (Inventory) التي تتطلب إجراءات تدقيقها مزيداً من الوقت والجهد؛ لأنها تستدعي من المدقق حضور عملية الجرد نفسها التي تجريها الشركة بواسطة موظفيها ، أو عليه القيام بعملية الجرد الفعلي للبضاعة عن طريق الاختبارات

للتأكد من صحة المعلومات الظاهرة في كشوفات الجرد ، كما عليه أن يتأكد من صحة القيود المحاسبية الخاصة ببضاعة آخر المدة ، وأنها قد عُرِضت بشكل صحيح في قائمة المركز المالي، وجميع هذه الإجراءات تزيد من فترة إصدار تقرير المدقق، فتزيد من فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

9. الاعتماد على رأي مدقق آخر :-

إن طبيعة بعض خدمات التدقيق قد تتطلب - من المدقق الخارجي الذي عين أصلاً لتدقيق القوائم المالية (المدقق الأصيل) - أن يعتمد على خدمات مدقق آخر، لأداء بعض أعمال عملية التدقيق الواجب القيام بها . إن مثل هذا الوضع قد يقع عندما يقوم المدقق الأصيل بتدقيق القوائم المالية المجمعة لشركة معينة . بينما يقوم المدقق الآخر بتدقيق القوائم المالية للشركات التابعة لها ، أو عندما يقوم المدقق الأصيل بتدقيق القوائم المالية لشركة معينة لديها فروع في بلدان أخرى ، والتي يقوم بتدقيقها مدقق آخر . إن اعتماد المدقق الأصيل على رأي مدقق آخر، يتطلب منه مزيداً من الوقت ؛ ليتصل به ، وينسق معه مما يزيد ذلك من فترة إصدار تقرير المدقق الأصيل، بالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

10. نوع السوق :-

ظهرت الحاجة لدى مستخدمي التقارير المالية للتعرف على المركز المالي للشركة ، وعلى نتيجة أعمالها لفترة اقل من سنة (ربع سنوية ، نصف سنوية) ؛ مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتقارير المالية المرحلية ، وتعدّ هذه التقارير من مصادر المعلومات المهمة في اتخاذ القرارات المختلفة .

لقد قامت بورصة عمان - وفقاً لتعليمات الإدراج الصادرة بالاستناد لأحكام قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002م - بتقسيم السوق الثانوي (السوق الذي يتم من خلاله التعامل بالأوراق المالية المصدره وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها) إلى قسمين

(1) السوق الأول ، هي الجزء من السوق الثانوي التي يتم من خلالها التداول بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقاً لأحكام القوانين، والأنظمة، والتعليمات .

(2) السوق الثاني ، هي أيضاً جزء من السوق الثانوي التي يتم من خلالها التداول بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقاً لأحكام القوانين، والأنظمة، والتعليمات.

وفيما يخص التقارير المالية المرحلية ، فقد تبين - من خلال الرجوع إلى دائرة الإدراج والعمليات في بورصة عمان - بأن البورصة تطالب الشركات المدرجة في السوق الثاني تزويدها بالتقرير السنوي الذي

يتضمن تقرير مجلس الإدارة ، والبيانات المالية للشركة ، وتقرير مدققي حساباتها ، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية، وكذلك بتقرير نصف سنوي مقارنة مع نفس الفترة من السنة المالية السابقة يتضمن البيانات المالية للشركة مراجعة من قبل مدقق حساباتها، وذلك خلال شهر من انتهاء نصف سنتها المالية . أما بالنسبة للشركات المدرجة في السوق الأول فقد طالبت البورصة تزويدها - بالإضافة إلى التقرير السنوي والنصف سنوي - بتقرير عن الربع الأول والربع الثالث مراجعاً من قبل مدقق حساباتها وذلك خلال شهر من انتهاء الربع المعني . وبناءً على ذلك ، يمكن الاستنتاج بان فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات للشركات المدرجة في السوق الأول ممكن أن تكون أقصر من فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات للشركات المدرجة في السوق الثاني ، وينعكس بذلك على تقصير فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، كون أن مدقق الحسابات قام بإصدار ثلاثة تقارير مراجعة للشركات المدرجة في السوق الأول مقارنة بتقرير مراجعة واحد للشركات المدرجة في السوق الثاني، وهذا بدوره يقلل من إجراءات التدقيق المتطلبه، بالتالي ستكون فترة التدقيق اقصر .

منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية اتبعت المنهج الوصفي التحليلي القياسي ، وفيما يلي وصف لمجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها، و مصادر جمع البيانات ، وقياس متغيرات الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي التي تم إتباعها .

1) مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول والثاني في بورصة عمان لعام 2004م ، بينما تتكون عينة الدراسة من الشركات التي تنطبق عليها المعايير التالية :

1. أن تنتهي سنتها المالية في 12/31 من كل عام .
 2. أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان طوال فترة الدراسة من 2004/1/1 إلى 2004/12/31 ولم توقف عن التداول خلال هذه الفترة .
 3. أن تتوفر جميع البيانات الخاصة بالعامل التابع، وبالعوامل المستقلة الأخرى .
- وقد اشتملت عينة الدراسة على (157) شركة من أصل (177) شركة أي بنسبة (88.7 %).

(2) مصادر جمع البيانات

- تم الرجوع إلى هيئة الأوراق المالية ، وبورصة عمان بشكل مكثف من أجل الحصول على بيانات الدراسة، حيث تم الحصول على قائمة بتواريخ تسليم التقارير المالية السنوية للشركات الى دائرة الإفصاح والإصدار الموجودة في هيئة الأوراق المالية ، كما تم الحصول على قائمة بالشركات المدرجة في كل من السوقين الأول والثاني من دائرة الإدراج والعمليات الموجودة في بورصة عمان .
- تم الرجوع إلى التقارير المالية لعام 2004 م المنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية، و دليل الشركات لعام 2004م المنشور على موقع البورصة من أجل الحصول على البيانات الخاصة بالعوامل المستقلة الأخرى .

(3) قياس متغيرات الدراسة

المتغير التابع

تم قياس فترة إصدار التقرير المالي السنوي من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية للجمهور، وقد تم اعتماد تاريخ تسليم التقارير المالية السنوية المدققة لهيئة الأوراق المالية من قبل الشركات الأردنية المدرجة على انه تاريخ الإعلان لأول مرة.

المتغيرات المستقلة

- 1 - فترة اصدار تقرير المدقق : تم قياس فترة إصدار تقرير المدقق بعدد الأيام التي تبدأ من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع المدقق على الرأي المرفق بالتقرير السنوي .
- 2 - حجم الشركة : تم قياس حجم الشركة بإجمالي أصولها (Total Assets) .
- 3 - ربحية الشركة : تم قياس ربحية الشركة بمقدار العائد على السهم من الربح (Earning per Share) .
- 4 - نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي : يعبر عن نوع تقرير المدقق بمتغير وهمي حيث يرمز للتقرير المتحفظ بالرمز (1) والتقرير غير المتحفظ بالرمز (0) .
- 5 - نوع القطاع : يعبر عن نوع القطاع بمتغير وهمي حيث تم تصنيف قطاع الصناعة إلى شركات صناعية رمز لها بالرمز (1) وصنّف قطاع البنوك والتأمين والخدمات إلى شركات غير صناعية ورمز لها بالرمز (0) .
- 6 - عمر الشركة : يقاس عمر الشركة بعدد التقارير التي أصدرتها الشركة منذ تأسيسها كشركة مساهمة

- عامة حتى إصدار التقرير المالي السنوي لعام 2004.
- 7 - التمويل بالدين : تقاس نسبة التمويل بالدين بقسمة مجموع الالتزامات المترتبة على الشركة على مجموع أصول الشركة .
- 8 - الارتباط العالمي : يعبر عن الارتباط العالمي للمدقق الخارجي بمتغير وهمي حيث يرمز للشركات المرتبطة عالميا بالرمز (1) وغير المرتبطة بالرمز (0) .
- 9 - نوع السوق : يعبر عن نوع السوق بمتغير وهمي حيث يرمز للشركات المدرجة في السوق الأول بالرمز (1) والمدرجة في السوق الثاني بالرمز (0) .
- 10 - الاعتماد على رأي مدقق آخر : يعبر عن متغير الاعتماد على رأي مدقق آخر بمتغير وهمي حيث يرمز للشركات التي تعتمد على رأي مدقق آخر بالرمز (1) وغير المعتمدة بالرمز (0) .
- وتم قياس هذا المتغير من خلال الرجوع الى تقرير المدقق الخارجي المرفق في التقرير السنوي والذي يبين فيه اعتماده على رأي مدقق اخر او عدم اعتماده .

الأساليب الإحصائية المستخدمة

- لقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package of Social Sciences- SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في الدراسة . ولاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية :-
1. الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics) : بغرض حساب متوسطات متغيرات الدراسة وانحرافها المعياري .
 2. الارتباط الثنائي (Correlation Bivariate) : للتعرف على نوع وقوة العلاقات بين المتغيرات المستقلة .
 3. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) : للتنبؤ بقيمة العامل التابع من خلال مجموعة العوامل المستقلة .

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

- نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات (Descriptive Statistics)
- يبين الجدول رقم (1) الوسط الحسابي لفترة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag) للعينة المكونة من (157) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان لعام 2004 م . ويتضح من خلال هذا

الجدول أن تلك الشركات تستغرق في المتوسط (82) يوماً من انتهاء السنة المالية لإصدار تقريرها المالي . ويشير الجدول أيضاً إلى فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) حيث يحتاج مدقق الشركة الخارجي في المتوسط (51) يوماً من انتهاء السنة المالية لإصدار التقرير المتضمن رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها لواقع الشركة والشهادة بأنها متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها.

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي للعوامل التابع والعوامل الكمية المستقلة

| المتغير | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اقل قيمة | اكبر قيمة |
|---|---------------|-------------------|----------|-----------|
| فترة إصدار التقرير السنوي (بالأيام) | 82.25 | 35.89 | 12 | 285 |
| فترة إصدار تقرير المدقق الخارجي (بالأيام) | 51 | 28.61 | 4 | 178 |
| لوغاريتم حجم الشركة (بالدينار) | 7.30 | 0.706 | 6.19 | 10.22 |
| ربحية الشركة (بالدينار) | 0.21 | 0.23 | 0 | 1.45 |
| نسبة التمويل بالدين (%) | 0.43 | 0.32 | 0.004 | 0.948 |
| عمر الشركة (سنوات) | 20 | 14.20 | 1 | 75 |

عند مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة، وخصوصاً الدراسات التي أجريت في الأردن، فإننا نلاحظ وجود تناقص في متوسط كل من فترة إصدار التقرير المالي، وفترة إصدار تقرير المدقق، حيث سجلت نتائج دراسة (غرايبة والأزهري، 1988) متوسطاً لفترة إصدار التقرير المالي قدره (106 يوم)، ومتوسطاً لفترة إصدار تقرير المدقق قدره (55 يوماً) أما دراسة (الجهماني، 2000 م) خلال الفترة (من 1990م إلى 1993م)، فقد أشارت نتائجها إلى أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي لكل سنة من سنوات الدراسة هي: (137، 134، 124، 123 يوم) على التوالي، أما بالنسبة لفترة إصدار تقرير المدقق، فهي تستغرق بالمتوسط (71، 66، 61، 59 يوم) على التوالي. ومن خلال استعراض

النتائج السابقة فإننا نلاحظ ارتفاعاً في متوسط الإصدار لكل من التقرير المالي وتقرير المدقق لأول سنة من سنوات دراسة الجهماني وهي سنة 1990 حيث بلغ المتوسط (137 ، 71) يوماً على التوالي مقارنة ب (106 ، 55) يوماً على التوالي (نتائج دراسة غرايية والأزهري ، 1988) ، ومن ثم أخذت بالتناقص مع تقدم الوقت ويعود السبب في هذا الارتفاع ؛ إلى اعتبار أن دراسة (غرايية والأزهري ، 1988) تمت قبل تبني معايير المحاسبة الدولية ، أما دراسة (الجهماني ، 2000) فقد تمت بعد تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات الأردنيين في سنة 1989 م . مما يدل على أن التأخير كان بحده الأعلى في السنة الأولى من تبني تلك المعايير ، فقد كان متوسط فترة الإصدار لتلك السنة (137 يوماً) ثم أخذ المتوسط بالتناقص حتى وصل إلى (123 يوماً) في سنة 1993 م .

لقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية استمرار التناقص في المتوسط لكل من فترة إصدار التقرير المالي وفترة إصدار تقرير المدقق ، وقد يعزى سبب التناقص إلى اتخاذ الجهات الرقابية - وفي مقدمتها هيئة الأوراق المالية - كل الاحتياطات، والإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق كافة شرائح المستثمرين ، من حيث عدالة الحصول على المعلومات، وتكافؤ الفرص في الإطلاع عليها ، والإفادة منها . وتقوم دائرة الإصدار والإفصاح في هيئة الأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن نتائج أعمالها الأولية، وتقريرها السنوي للتحقق من امتثال الشركات المصدرة بالمواعيد المحددة بالقانون. وقد اتبعت هيئة الأوراق المالية أسلوب مخالفة الشركات التي لم تقم بتزويدها بالبيانات الدورية ضمن المواعيد المحددة لها ، وفرضت غرامات مالية عليها ، مما استدعى تلك الشركات إلى الإسراع في عملية الإصدار (هيئة الأوراق المالية ، 2004).

وقد يعزى سبب التناقص في متوسط فترة إصدار التقرير المالي أيضاً ، إلى التناقص في فترة التدقيق وإصدار تقرير المدقق حيث تعد هذه الفترة جزءاً مهماً من فترة إصدار التقرير المالي ، فأى تأخير في إتمام عملية التدقيق سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في إصدار التقرير المالي ، والعكس صحيح .

ويتضح من الجدول رقم (2) أن (88.5 %) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام 2004م تستلم تقارير غير متحفظة من مدققها الخارجي ؛ بمعنى أن الغالبية العظمى من الشركات تظهر قوائمها المالية بصورة عادلة، وممثلة لواقع الشركة . وأن الشركات الصناعية تمثل ما نسبته (42 %) من مجمل الشركات المساهمة العامة. كما يتضح أيضاً أن (72.6 %) من الشركات المساهمة العامة تعين مدققاً خارجياً مرتبطاً بشركة تدقيق عالمية ؛ بمعنى أن الغالبية العظمى من الشركات تميل إلى تعيين مدقق خارجي له ارتباط عالمي وقد يعزى السبب في ذلك إلى ما تمتاز به الشركات العالمية من كفاءة الأداء وتقديم الخدمات المتميزة، وما تتمتع به من مصداقية ، وسمعة جيدة في السوق .

وفيما يتعلق بمتغير الاعتماد على رأي مدقق آخر ، يلاحظ أن الغالبية العظمى من الشركات تميل إلى

الاعتماد على رأي مدقق واحد . أما بالنسبة لعامل نوع السوق ، فيلاحظ أن (52.9 %) من مجمل الشركات مدرجة في السوق الأول و (47.1 %) من مجمل الشركات مدرجة في السوق الثاني ؛ لأن هناك شروط إدراج خاصة بكل سوق .

جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي للعوامل غير الكمية المستقلة

| النسبة المئوية | التكرار | | النسبة المئوية | التكرار | | المتغير |
|----------------|---------|-----------|----------------|---------|-------|--------------------------------|
| 88.5 % | 139 | غير متحفظ | 11.5 % | 18 | متحفظ | نوع تقرير المدقق |
| 58 % | 91 | غير صناعي | 42 % | 66 | صناعي | نوع القطاع |
| 27.4 % | 43 | غير مرتبط | 72.6 % | 114 | مرتبط | الارتباط العالمي لمكتب التدقيق |
| 94.3 % | 148 | لا يعتمد | 5.7 % | 9 | يعتمد | الاعتماد على رأي مدقق آخر |
| 47.1 % | 74 | الثاني | 52.9 % | 83 | الأول | نوع السوق |

ومن خلال مراجعة تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان يلاحظ أن شروط الإدراج في السوق الأول أصعب مما هو عليه في السوق الثاني ؛ بمعنى أن النسبة الكبرى من الشركات استطاعت تحقيق شروط الإدراج في السوق الأول .

اختبار قوة الارتباط بين العوامل المستقلة

يبين الجدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة التي أظهرت وجود ارتباط طبيعي (اقل من 0.50) بين المتغيرات المستقلة، وهذا لا يؤثر على نتائج الانحدار المتعدد ، حيث حدد بعض الباحثين في الإحصاء ، والاقتصاد القياسي (Kennedy, 1985) وجود مشكلة الارتباط الذاتي

المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) عندما يكون معامل الارتباط أكبر من (0.8) أو (0.9) ، أو عندما يكون معامل الارتباط أكبر من (0.7) (Anderson et. al , 1993) .

وقد وجد من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات ، وقد تراوح معامل الارتباط الموجب بين (0.003) و بين (0.420) ، ومتغير الارتباط السالب بين (- 0.003) و (- 0.292) . وقد بلغت أقوى العلاقات الموجبة (0.420) بين كل من متغير التمويل بالدين وبين متغير حجم الشركة ، أما أضعف العلاقات الموجبة كانت بين متغير نوع القطاع وبين متغير نوع السوق الذي تنتمي إليه الشركة حيث بلغ معامل الارتباط (0.003) . أما بالنسبة للعلاقات السالبة فقد بلغ أقواها (- 0.292) بين كل من متغير فترة إصدار تقرير المدقق وبين متغير ربحية الشركة ، أما أضعفها (- 0.003) كانت بين متغير نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي وبين متغير الاعتماد على رأي مدقق آخر .

جدول رقم (٣): ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة

| المتغير | فترة إصدار تقرير المدقق | حجم الشركة | ربحية الشركة | عمر الشركة | التمويل بالدين | نوع تقرير المدقق | الارتباط العالمي | نوع القطاع | اعتماد على مدقق آخر | نوع السوق |
|-------------------------------|----------------------------|------------|-----------------|------------|-------------------|---------------------|---------------------|------------|------------------------|-----------|
| فترة إصدار تقرير المدقق | 1 | 0.048 | | | | | | | | |
| حجم الشركة | | 1 | | | | | | | | |
| ربحية الشركة | | **0.227 | 1 | | | | | | | |
| عمر الشركة | | **0.395 | **0.279 | 1 | | | | | | |
| التمويل بالدين | | **0.420 | 0.059 - | 0.117 | 1 | | | | | |
| نوع تقرير المدقق | | -0.093 | *-0.165 | 0.014 - | 0.112 | 1 | | | | |
| الارتباط العالمي | | **0.272 | 0.015 | 0.149 | 0.030 | 0.131 | 1 | | | |
| نوع القطاع | | *0.183 - | ** -0.224 | 0.034 | ** -0.212 | **0.261 | 0.118 | 1 | | |
| اعتماد على مدقق آخر | | 0.058 | 0.041 - | 0.106 - | 0.079 - | 0.003 - | 0.156 - | 0.012 | 1 | |
| نوع السوق | | -0.131 | **0.389 | **0.292 | 0.038 - | ** -0.221 | -0.065 | 0.003 | 0.042 - | 1 |

** معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية على مستوى 1 % ($P \leq 0.01$)

* معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية على مستوى 5 % ($P \leq 0.05$)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model) ، حيث تكون فيه فترة إصدار التقرير المالي السنوي كمتغير تابع وعدة متغيرات مالية وغير مالية كمتغيرات مستقلة وهي : (1) فترة إصدار تقرير المدقق (2) حجم الشركة (3) ربحية الشركة (4) عمر الشركة (5) نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي (6) التمويل بالدين (7) ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي (8) نوع القطاع (9) الاعتماد على رأي مدقق آخر (10) نوع السوق.

وفيما يأتي نموذج الانحدار المستخدم :

$$\text{Reporting Lag} = a + B_1 \text{ Audit Report Lag} + B_2 \text{ Company Size} + B_3 \text{ Company Profitability} + B_4 \text{ Company Age} + B_5 \text{ Audit Opinion} + B_6 \text{ Gearing} + B_7 \text{ International Association} + B_8 \text{ Industry Sector} + B_9 \text{ Auditor Reliance} + B_{10} \text{ Market Type} + E$$

و يبين الجدول رقم (5) ملخص تحليل الانحدار الذي تظهر فيه قيمة الارتباط R بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، كما يظهر في هذا الجدول قيمة R² ، وقيمة R² المعدلة اللتين تدلان على مقدرة المتغيرات المستقلة في التنبؤ بقيم المتغير التابع . كما يظهر في هذا الجدول أيضا قيمة الخطأ المعياري للتقدير.

الجدول رقم (4) ملخص تحليل الانحدار

Model Summary

| | |
|---------|---|
| 0.829 | معامل الارتباط (R) |
| 0.688 | قيمة (R ²) |
| 0.666 | قيمة R ² المعدلة (Adj. R ²) Adjusted R Square |
| 20.7318 | الخطأ المعياري Std. Error of the Estimate |

أما الجدول رقم (6) فيظهر قيمة F المستخدمة لاختبار دلالة قيمة R^2 .

الجدول رقم (5) تحليل تباين الانحدار ؛ اختبار دلالة قيمة R^2

ANOVA

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|---------------------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| الانحدار (Regression) | 138153.9 | 10 | 13815.391 | 32.143 | 0.000 |
| أخطاء التقدير (Residuals) | 62751.897 | 146 | 428.507 | | |
| المجموع | 200905.8 | 156 | | | |

وقد تم التوصل من خلال الجدولين (5) و (6) إلى النتائج التالية :

1. بلغت قيمة Adjusted R Square % 66.6 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته 66.6 % من التغيير في سلوك المتغير التابع ، وهذه نسبة عالية مقارنة مع عدد من الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع توقيت إصدار التقارير المالية السنوية . على سبيل المثال بلغت قيمة Adjusted R Square % 16.6 في دراسة (Owusu-Ansah 2000) .
 2. لم تستطع المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسير ما نسبته 33.4 % من التغيير في سلوك المتغير التابع لوجود عوامل أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار .
 3. بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار المتعدد المستخدم (32.143) ، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (5 %) ؛ وهذا يعني وجود تأثير واضح للمتغيرات المستقلة مجتمعة على فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، بالتالي يمكن الاستنتاج أنه يمكن الاعتماد على النموذج المستخدم للتنبؤ بقيم المتغير التابع .
- وبين الجدول رقم (7) نتيجة تحليل الانحدار ، حيث يتضح من خلال قيم Beta أن متغير فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) كان الأكثر أثرا، وذو دلالة إحصائية ، فقد بلغت قيمة Beta المقابلة لهذا المتغير (0.800) ، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (0.05) ، وقد تلاه متغير التمويل بالدين (Gearing) حيث بلغت قيمة (0.250) Beta ، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (0.05) ، ثم متغير نوع القطاع (Industry Sector) حيث بلغت قيمة (0.129) Beta ، وهي أيضا ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (0.05) ، ثم متغير حجم الشركة (Company Size) حيث

بلغت قيمة (-0.086) Beta ، ثم متغير الارتباط بشركة تدقيق عالمية (International Association) حيث بلغت قيمة (-0.074) Beta ، ثم تلاه متغير نوع تقرير المدقق (Auditor Opinion) حيث بلغت قيمة (0.060) Beta ، ومن ثم متغير عمر الشركة حيث بلغت قيمة (-0.047) Beta ، ثم متغير الربحية حيث بلغت قيمة (0.022) Beta يليه متغير الاعتماد على رأي مدقق آخر حيث بلغت قيمة Beta المقابلة لهذا المتغير (0.017) وأخيرا متغير نوع السوق الأقل أثرا حيث بلغت قيمة Beta المقابلة لهذا المتغير (0.016) .

الجدول رقم (6) نتيجة تحليل الانحدار

Coefficients

| مستوى الدلالة .Sig | قيمة t | معاملات غير معيارية | | المتغيرات المستقلة | |
|-----------------------|---------|---------------------|----------------|--------------------|-------------------------|
| | | معاملات معيارية | بيتا Beta | | |
| | | بيتا Beta | الخطأ المعياري | بيتا Beta | |
| 0.005 | 2.840 | | 20.775 | 58.991 | الثابت |
| 0.000 | 15.395 | 0.800 | 0.065 | 1.004 | فترة إصدار تقرير المدقق |
| 0.181 | 1.344 - | 0.086 - | 3.233 | 4.346 - | حجم الشركة (log) |
| 0.697 | 0.390 | 0.022 | 8.506 | 3.315 | ربحية الشركة |
| 0.370 | 0.898 - | 0.047 - | 0.133 | 0.120 - | عمر الشركة |
| 0.242 | 1.176 | 0.060 | 5.687 | 6.686 | نوع تقرير المدقق |
| 0.000 | 4.548 | 0.250 | 6.207 | 28.229 | التمويل بالدين |
| 0.163 | 1.403 - | 0.074 - | 4.205 | 5.900 - | الارتباط العالمي |
| 0.016 | 2.433 | 0.129 | 3.836 | 9.334 | نوع القطاع |
| 0.719 | 0.361 | 0.017 | 7.320 | 2.642 | الاعتماد على مدقق آخر |
| 0.774 | 0.288 | 0.016 | 4.004 | 1.152 | نوع السوق |

* ذو دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(P \leq 0.05)$

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (7) يمكن كتابة نموذج التنبؤ بقيم متغير فترة إصدار

التقرير المالي من خلال المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا كما يأتي :-

$$\text{REP LAG} = 58.991 + 1.004 \text{ ARL} - 4.346 \text{ COM SIZ} + 3.315 \text{ COM PROF} + 6.686 \text{ AUD OPIN} + 9.334 \text{ IND SEC} - 0.120 \text{ COM AGE} + 28.229 \text{ GEAR} - 5.9 \text{ IND ASS} + 1.152 \text{ MKT TYP} + 2.642 \text{ AUD REL} + E$$

اختبار فرضيات الدراسة

- اختبار الفرضية الأولى :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (7) ، ترفض الفرضية العدمية الأولى التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة إصدار تقرير المدقق ؛ بسبب وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة إصدار تقرير المدقق على مستوى دلالة اقل من (5 %) ، بمعنى أنه كلما زادت فترة إصدار تقرير المدقق، زادت الفترة الكلية لإصدار التقرير المالي السنوي ، وقد تعزى الزيادة في فترة إصدار تقرير المدقق إلى :

1. ضخامة حجم العمل لدى مكتب تدقيق الحسابات .
 2. عدم كفاية موارد مكاتب التدقيق وخاصة البشرية للقيام بالأعمال اللازمة وبالسعة الممكنة ، وقد يعزى سبب ذلك إلى انخفاض أجور التدقيق مما يؤدي إلى عدم توفر الامكانيات اللازمة للقيام بالأعمال بالسعة الممكنة .
 3. تأخر وصول التأكيدات من مدني الشركة المدقق عليها وتأخر وصول تأييدات البنوك .
- وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه جميع الدراسات السابقة التي بحثت موضوع فترة إصدار تقرير المدقق حيث تعد هذه الفترة من أهم محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

- اختبار الفرضية الثانية :

- بالاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد المدرجة نتائجه في الجدول رقم (7) ، تقبل الفرضية العدمية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين حجم الشركة وقد تفسر هذه النتيجة بما يأتي :
1. قيام ادارة الشركات بتعيين كادر وظيفي مناسب لانهاء العمليات المالية دون تأخير وبالتالي اصدار التقرير السنوي في الموعد المناسب .
 2. ان شركات التدقيق تأخذ بعين الاعتبار حجم عمليات الشركة المدقق عليها عند اعداد خطة التدقيق

(على سبيل المثال زيادة عدد المدققين وزيادة عدد ساعات العمل) وذلك لضمان اصدار تقرير مدقق الحسابات الخارجي في الموعد المناسب .

-اختبار الفرضية الثالثة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (7) ، تقبل الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين ربحية الشركة ، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة Davis&Whittred (1975) Dyer and McHugh (1980) ، الجهماني (2000) . وتتعارض مع نتائج دراسة Owusu -Anisah (1982) . Givoly & Palmon (2000) التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية ، ولقد فسرت سلبية هذه العلاقة في الدراسات السابقة بأن التقارير المالية التي تتضمن نتائج جيدة تصدر في وقت أقصر من تلك التي تتضمن نتائج سيئة .

-اختبار الفرضية الرابعة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (7) ، تقبل الفرضية العدمية الرابعة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين عمر الشركة وربما يفسر السبب بان كفاءة الادارة وكادرها الوظيفي يختلف من شركة لآخرى ، وتتعارض هذه النتائج مع نتائج دراسة (2000) Owusu-Anisah حيث أشارت نتائج تلك الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية ، وقد تم تفسير سلبية تلك العلاقة بأنه كلما زاد عمر الشركة، زادت عدد التقارير المالية المنشورة ، وباستمرار عمل الشركة تزداد قدرة، وخبرة محاسبها ، بالتالي تصبح الشركة أكثر احترافاً في جمع، وتحليل، وإصدار المعلومات نتيجة لخبرتهم ، وهذا يزيد من سرعة إصدارهم للتقارير المالية السنوية .

-اختبار الفرضية الخامسة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (7) ، تقبل الفرضية العدمية الخامسة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي . وتتعارض هذه النتائج مع نتائج دراسة Whittred (1980) وأبو نصار ولطفي (1998) ، حيث تشير نتائج دراستهما إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق المتحفظ لفترة إصدار التقرير المالي السنوي ، وقد فسرت هذه العلاقة بأن فترة إصدار

تقرير المدقق تكون أطول ، كلما أصدر المدقق تقريراً متحفظاً، بالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، حيث يظهر التقرير المتحفظ كأنه أنباء سيئة للشركة، والمستثمرين؛ لذلك يبذل المدقق الجهد، والوقت الكبير ، والعديد من الاختبارات؛ ليتجنب إصدار هذا النوع من التقارير . وربما نتيجة لإصدار تقرير متحفظ ؛ قد يكون هناك احتمالية لوقوع خلاف بين المدقق والإدارة مما يسهم ذلك في عملية تأخير إصدار التقرير المالي السنوي .

- اختبار الفرضية السادسة :

بالاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد المدرجة نتائجه في الجدول رقم (7) ترفض الفرضية العدمية السادسة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين ؛ بسبب وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين على مستوى دلالة أقل من (5 %) ، ويمكن تفسير ايجابية هذه العلاقة بأنه كلما زادت نسبة الدين، تزداد احتمالية فشل الشركة؛ بسبب زيادة مخاطر عدم القدرة على سداد الدين، وفوائده (Financial Distress) مما يستدعي المدقق أن يوسع اختباره، وجهوده في عملية التدقيق ؛ مما يزيد ذلك من فترة إصدار تقرير المدقق، بالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي . وهذا يتعارض مع نتائج دراسة (2000) Owusu-Ansah (التي تشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين .

- اختبار الفرضية السابعة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (7) ، تقبل الفرضية العدمية السابعة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين ارتباط المدقق الخارجي بشركة تدقيق عالمية . فبالرجوع إلى قيمة t والبالغة (-1.403) ، يتبين وجود علاقة ارتباط سالبة، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية ، وقد تعود سلبية هذه العلاقة إلى أن مكاتب التدقيق العالمية تمتاز بكفاءة الأداء، وبتقديمها خدمات متميزة، وعالية الجودة مقارنة مع المكاتب المحلية، وبمرونتها في إدارة ، وجدولة وقتها بحيث تنهي أعمال التدقيق في الوقت المناسب ، وهذا بدوره يقلل من فترة إصدار تقرير المدقق ، بالتالي يقلل من فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

- اختبار الفرضية الثامنة :

اعتماداً على تحليل الانحدار المتعدد المدرجة نتائجه في الجدول رقم (7) ، ترفض الفرضية العدمية الثامنة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع القطاع ؛ بسبب وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين الشركات الصناعية على مستوى دلالة اقل من (5 %) ، ويمكن تفسير ايجابية هذه العلاقة بأن الشركات الصناعية تتضمن البضاعة (Inventory) التي تتطلب إجراءات تدقيقها مزيداً من الوقت والجهد؛ لأنها تستدعي من المدقق حضور عملية الجرد نفسها التي تجريها الشركة بواسطة موظفيها، أو عليه القيام بعملية الجرد الفعلي للبضاعة عن طريق الاختبارات للتأكد من صحة المعلومات الظاهرة في كشوفات الجرد ،

كما عليه أن يتأكد من صحة القيود المحاسبية الخاصة ببضاعة آخر المدة ، وأنها قد عرضت بشكل صحيح في قائمة المركز المالي، وجميع هذه الإجراءات تزيد من فترة إصدار تقرير المدقق، فتزيد من فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

- اختبار الفرضية التاسعة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (7) ، تقبل الفرضية العدمية التاسعة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين الاعتماد على رأي مدقق آخر ، وهذا ربما يدل على ان المدقق الخارجي يعتمد بشكل كبير على رأي المدقق الاخر دون ان يبذل المزيد من الوقت والجهد ليتأكد من صحة البيانات التي دقت من قبل المدقق الاخر وهذا يشير الى زيادة الثقة بين المدققين واعتمادهم على بعضهم البعض .

- اختبار الفرضية العاشرة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (7) ، تقبل الفرضية العدمية العاشرة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين نوع السوق ، حيث سواء كانت الشركة مدرجة في السوق الأول أو الثاني فان ذلك لا يؤثر على فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، على الرغم من ان هناك متطلبات ادراج للاوراق المالية في السوق الاول مختلفة عنها في السوق الثاني كما هي محددة من قبل بورصة عمان .

ملخص واستنتاجات الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان لعام 2004م ، حيث تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحقيق هدف الدراسة، ولتحديد طبيعة العلاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين المتغيرات المستقلة . ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بما يأتي :

1. أن متوسط فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان هي (82) يوماً من انتهاء سنتها المالية .
2. أن متوسط فترة إصدار المدقق لتقريره هي (51) يوماً من انتهاء سنتها المالية .
3. أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين كل من (1) فترة إصدار تقرير المدقق (2) التمويل بالدين (3) نوع القطاع .
4. بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، لم تظهر الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين كل من (1) حجم الشركة (2) ربحية الشركة (3) عمر الشركة (4) نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي (5) ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي (6) الاعتماد على رأي مدقق آخر (7) نوع السوق .

الاستنتاجات :

- من خلال نتائج الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات المهمة الآتية :
1. أن غالبية الشركات المساهمة العامة تصدر تقاريرها ضمن المدة القانونية التي حددها قانون الشركات التي تبلغ (120 يوماً) ، حيث تستغرق عملية الإصدار بالمتوسط (82 يوماً) من تاريخ انتهاء السنة المالية .
 2. أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات الصناعية ، التي تزداد فيها نسبة التمويل بالدين ، وتستلم تقرير المدقق في وقت متأخر .
 3. يوجد تناقص مستمر في متوسط فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام 2004م ، ويعزى سبب التناقص إلى قيام الجهات الرقابية المختصة - هيئة الأوراق المالية- بإلزام الشركات المساهمة العامة بالمدة المحددة لإعداد، وإصدار تقاريرها المالية السنوية وفرض غرامات مالية على الشركات المخالفة التي لم تقم بتزويد التقرير في المدة المحددة، وخاصة بعد تطبيق قانون الأوراق المالية رقم 76 للعام 2002م ، وبالرجوع إلى هيئة الأوراق المالية تبين أن التزام الشركات التي زودت الهيئة بالتقرير السنوي بموعده المحدد قد أظهر تحسناً

- واضحاً حيث قامت (64 %) من الشركات في عام 2004م بتزويد الهيئة بهذه البيانات مقارنة مع (43 %) لعام 2003م. (هيئة الأوراق المالية ، 2004).
4. استطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (66.6 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع، وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (32.143) ، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة أقل من (5 %) ، وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج المستخدم للتنبؤ بقيمة المتغير التابع .
5. يستغرق متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي (82 يوماً) و يستغرق متوسط عملية تدقيق حسابات الشركة (51 يوماً) أي يتم إصدار التقرير المالي بعد شهر تقريباً من صدور تقرير المدقق الخارجي ؛ وقد يعزى تفسير أسباب تأخير الإدارة في إصدار التقرير المالي ربما لوقوع خلاف بين الإدارة والهيئة العامة للمساهمين حول نتائج التقرير السنوي - على سبيل المثال مناقشة نتائج غير متوقعة من ادارة الشركة كزيادة في المصاريف البيعية لم يرافقتها زيادة في المبيعات وغيرها- أو ربما يعود ذلك إلى أسباب فنية داخل الشركة .

التوصيات :

- بالاستناد إلى نتائج الدراسة فقد تم التوصل إلى التوصيات المهمة الآتية :
- (1) يلاحظ بالاعتماد على نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة قادرة على إصدار تقاريرها خلال فترة أقصر بكثير من تلك التي حددها القانون، حيث بلغ متوسط فترة إصدار التقرير (82) يوماً والفترة المحددة بالقانون هي (120) يوماً أي أن المتوسط أقل من الفترة القانونية المحددة ب (38) يوماً ، وبالتالي فإن ذلك قد يستلزم تعديل التشريع بتقصير المدة لوضع المعلومات المالية تحت تصرف المستثمرين في وقت انطب .
- (2) إلزام مكاتب التدقيق بعدم التأخير بتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، حيث يؤدي ذلك التأخير إلى إحداث تأخير في إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة ، وذلك من خلال إيجاد جهة كجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تتولى مراقبة توقيت عملية التدقيق .
- (3) ضرورة تناول متغيرات أخرى لم يتم اختبارها في هذه الدراسة ، على أكثر من سنة ، أهمها: متغير احتمالية الإفلاس (Probability of Bankruptcy) ، ومتغير مدى تعقيد عمليات الشركة (Complexity of Operation) ، ومتغير تركيز الملكية (Ownership-Concentration) .
- (4) ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بتحديد تاريخ الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية في تقاريرها السنوية ، أو على موقعها الإلكتروني إن وجد؛ ليتسنى للباحثين القيام بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع .

المراجع العربية

- أبونصار، محمد، لطفي، منير. 1998م. العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية. مجلة دراسات. 25(2): -385 376.
- تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة 2004.
- تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004م
- التقرير السنوي لهيئة الأوراق المالية 2004م .
- الجهماني، عمر. 2000م. توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 16(1) : 143-163 .
- حماد، طارق. 2002م. ١. لتقارير المالية : أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- دليل الشركات المساهمة العامة، إصدار عام 2002، 2003، 2004 .
- دهمش، نعيم. 1995م. القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما : قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية. معهد الدراسات المصرفية، عمان .
- الزعبي، محمد، والطلافحة، عباس. 2003م. النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية . دار وائل للنشر، عمان، الأردن .
- غرايبة، فوزي؛ و الأزهري، باسم. 1988. توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الأردنية . مجلة دراسات. 25(2) : 9 - 21 .
- قانون الأوراق المالية قانون مؤقت رقم (76) لسنة 2002 .
- قانون الشركات، رقم(22) لسنة 1997 وتعديلاته .
- كحالة، جبرائيل، و الخطيب، خالد، و غنيم، رمضان، و عبد القادر، وليد . 1997م. المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- مسعود، مسعود . 2005م. اثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية . رسالة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- المهندي، محمد . 2004م. اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم . رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن .

المراجع الإنجليزية

Accounting Principles Board "Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises ", Statement No .4 (New York, AUCPA, October, 1970).

American Accounting Association (AAA) "Accounting and Reporting Standards for Financial Statements and Preceding Statements and Supplements ", (Madison, Wisconsin: AAA, 1957) American.

Anderson, D., Sweeney, D . and Williams ,T. 1993. Statistic for Business and Economics, 5th ed , West Publishing Company , St . Paul, MN .

Chambers , A .E and penman , S . H. 1984. Timeliness of Reporting and the Stock Price Reaction to Earnings Announcement , Journal of Accounting Research, Vol .22, No.1,(Spring),pp. 2147- .

Davis , B .and Whittred , G .P.1980. The Association Between Selected Corporate Attributes and Timeliness in Corporate Reporting : Further Analysis , Abacus ,June , pp . 4860- .

Dyer, J.C .and McHugh . 1975. The Timeliness of the Australian Annual Report , Journal of Accounting Research , Vol .13 , No.3 , pp.204219- .

Financial Accounting Standards Board (1980)" Qualitative Characteristics of Accounting Information" , Statement Of Financial Accounting Concept No.2 (SFAC No.2) , Retrieved December 14 , 2005 . following Website : <http://www.fasb.org>

Givoly , D. and Palmon , D. 1982. Timeliness of Annual Earnings Announcement : Some Empirical Evidence , The Accounting Review , Vol . 57 , No.3 , PP. 486508- .

Kennedy , P.1985. A Guide to econometrics , Second Edition , Basil Black Well Ltd , Oxford .

Kieso , D ., Weygandt , J . and Warfield , T . 2005 . Intermediate Accounting , 11th ed , John Wiley & Sons, Inc .

Owusu-Ansah, S. 2000 . Timeliness of Corporate Financial Reporting In Emerging Capital Market : Empirical Evidence from the Zimbabwe Stock Exchange , Accounting and Business Research , Vol . 3 , No.3 , pp. 241255-.

Whittred , G .P .1980. Audit Qualification and The Timeliness of Corporate Annual Reports , The Accounting Review , Vol. 55 , No.4, pp563577- .